

عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي جلسة حوارية استضاف بها كافة المؤسسات التمويلية الحكومية، وذلك للوقوف على أبرز التحديات والمعوقات التي تحدّد من دورها في تعظيم حجم الأنشطة الاقتصادية، وقد تم استخلاص مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تعزز من دور تلك المؤسسات، وهي:

- العمل على تطوير البيئة التسريعية المتصلة بإجراءات التمويل الحكومي، والتي من شأنها إيجاد حلول عملية لقضية المتعثرين المقترضين من مؤسسات التمويل الحكومية.
- تعزيز منظومة التحفيز والتشجيع لأصحاب المشاريع الناجحة، وذلك من خلال تحويل جزء من القرض إلى منحة، أو زيادة مدد السماح بتسديد الالتزامات المترتبة على مشاريعهم، وربطها بقدرة المقترضين على السداد بصورة تعزز من استمرارية المشاريع.
- ضرورة توفير قاعدة بيانات تقدم تحليلاً لكافة البيانات المرتبطة بالتوزيع الجغرافي والجنسدي والقطاعي، لتحديد القطاعات المشبعة فيما يخص الاقتراض.
- استحداث برامج توعوية تهدف إلى رفع الوعي بأهمية إنشاء مشاريع جديدة من خلال الخطط التسويقية لمؤسسات التمويل الحكومي.
- توفير برامج تمويلية مخصصة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وذلك لدعم الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها تلك المشاريع وتلبية لاحتياجاتها التمويلية.
- تعزيز مساهمة فئتي الشباب والمرأة في الحصول على التمويل اللازم للبدء بإقامة مشاريع جديدة تساهم في توفير فرص العمل، وذلك من خلال تسهيل عمليات الاقتراض وإجراءاته عليهم وبالتالي التخفيف الحقيقي من متطلبات الاقتراض.
- تعزيز الإجراءات المتخذة من مؤسسات التمويل الحكومي الساعية للمحافظة على الأموال المخصصة للاقتراض والتي تدخل تحت عنوان المال العام.
- تعزيز مفهوم جديدة المقترض في توجيه القروض للأهداف المحددة لها والتي تم الاقتراض من أجلها والعمل على ألا تتحول تلك الأهداف إلى أهداف استهلاكية.
- دعم الممارسات الفضلى والإجراءات التي من شأنها أن تعزز استدامة المشاريع واستمراريتها في الإنتاج مما ينعكس على خلق وظائف جديدة.

- توفير التأهيل والتدريب المناسبين (بناء القدرات للمتقدمين للحصول على قروض لضمان نجاح المشروع وزيادة قدرته على سداد الأقساط المترتبة على المقرض، مما يعزز موجودات المحافظ الاستثمارية لدى مؤسسات التمويل الحكومي.
- إيجاد آلية واضحة ومحددة تقوم على التمييز في الشروط والمتطلبات للإقراض ما بين القروض الهادفة للإنتاج والقروض الهادفة للاستهلاك.
- ضرورة زيادة المخصصات المحددة للاقتراض من خلال رفع المخصصات الحكومية والبرامج التمويلية المطروحة من البنك المركزي الأردني لتلبية الطلب المتزايد على الاقتراض.
- السعي لتوفير خدمات التأمين الزراعي للحدّ من المخاطر التي يتعرض لها القطاع الزراعي.
- ضرورة العمل على دراسة الأثر الاقتصادي والاجتماعي للمشاريع الممولة من مؤسسات التمويل الحكومي.
- العمل على تعزيز التخصصية في الإقراض ما بين المؤسسات التمويلية الحكومية والتي تسعى للحد من تعثر الأفراد المقترضين.
- دعم جهود البرامج التمويلية الحكومية والتي من شأنها توفير نافذة تمويلية تستهدف دعم الأسر الفقيرة.
- دعم الجهود الرامية لتقديم كافة أنواع التمويل المخصص لإعمار الأراضي الحكومية والذي يستهدف فئة الشباب خاصة والتي تقوم به مؤسسة الإقراض الزراعي.